اليمن

الجدول 1	2020
عدد السكان، بالمليون	29.8
إجمالي الناتج المحلي، القيمة الحالية بالمليار دولار	18.8
نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي، بالأسعار الجارية للدولار	630.9
الالتحاق بالمدارس، المرحلة الابتدائية (% من الإجمالي)[أ]	93.6
العمر المُتوقع عند الولادة، بالسنوات[أ]	66.1

المصدر: مؤشرات التنمية العالمية، آفاق الاقتصاد الكلي والفقر، والبيانات الرسمية.
(أ) مؤشرات التنمية العالمية الخاصة بالالتحاق بالمدارس (2016)؛ متوسط العمر المتوقع (2019).

مع استمرار الصراع في عام 2021، استمر تراجع قيمة الريال اليمني إلى مستويات قياسية متدنية جديدة أدت إلى زيادات كبيرة لأسعار المواد الغذائية وهوت بمزيد من السكان في براثن الفقر المدقع. وتتدهور سريعاً الظروف الاجتماعية والاقتصادية التي تفاقمت بسبب انخفاض تحويلات المغتربين، وتعطُّل التجارة، والنقص الحاد لإمدادات الوقود، وتعطُّل العمليات الإنسانية وتناقصها. ويؤدي اشتداد العنف وتجزؤ سياسات الاقتصاد الكلي إلى زيادة الضغوط على الأوضاع الاقتصادية الهشة. ومع استمرار أزمة إنسانية منقطعة النظير تفاقمت من جراء جائحة كورونا (كوفيد-19)، أصبح كثير من اليمنيين يعتمدون على إعانات الإغاثة وتحويلات المغتربين.

الظروف والتحديات الرئيسية

مازالت التداعيات الاقتصادية لتدهور قيمة الريال اليمني وجائحة كورونا تعصف بالناس والاقتصاد في اليمن بعد مضي أكثر من سبع سنوات من أعمال العنف المسلح وأزمة إنسانية غير مسبوقة. وتشهد الأحوال الاجتماعية والاقتصادية تدهوراً سريعاً في 2021 من جراء انخفاض قيمة العملة وما تبعه من زيادة أسعار المواد الغذائية والوقود، وكذلك بسبب الظروف المناخية المناوئة واستنزاف القدرة على مجابهة الصدمات.

وازدادت بيئة سياسات الاقتصاد الكلي تعقيداً بسبب استمرار الصراع. وبسبب الاعتماد الشديد لليمن على الواردات، انتقلت آثار ضعف العملة إلى الأسعار المحلية متسبّبة في تآكل القوة الشرائية للأسر ومؤسسات الأعمال. ومنذ عام 2015، توقَّف سداد خدمة الديون للدائنين الخارجيين (ماعدا المؤسسة الدولية للتنمية). ويتعرض دفع الرواتب بانتظام لموظفي القطاع العام لتأخيرات متكررة ويتسم بتفاوت التغطية الجغرافية في مناطق البلاد.

وتنبع المخاطر الاجتماعية والاقتصادية الرئيسية من استمرار احتدام العنف وما تبعه من التنافس على تحويلات الموارد. وفي الجنوب، مازال سد عجز الموازنة، بما في ذلك مدفوعات رواتب موظفي القطاع العام، يجري عن طريق مواصلة طباعة النقود، وهو ما يُشكِّل عاملاً رئيسياً لعدم الاستقرار على صعيد الاقتصاد الكلي. وفي الشمال، مازال نقص السيولة وتقليل تدفق الواردات التجارية إلى أدنى حد يُشكِّل تحديات جسيمة. وفي الوقت نفسه، يواجه القطاع الخاص تحديات هائلة بسبب بيئة أعمال تعسفية وفي بعض الأحيان قسرية في جانبي البلاد.

أحدث التطورات

تشير التقديرات الأولية إلى انكماش الاقتصاد اليمني بنسبة 8.5% في 2020. وتأثَّر النشاط الاقتصادي للقطاعات غير النفطية بتباطؤ حركة التجارة بسبب الجائحة، وأنظمة الازدواج الضريبي في شمال البلاد وجنوبها، وندرة مستلزمات الإنتاج، وارتفاع أسعار السلع الأولية. ولم تتضح بعد الآثار السلبية لما حدث في الآونة الأخيرة من تضييقٍ للسفر إلى السعودية للعمل ولسياسات احلال السعوديين في سوق العمل على العمال اليمنيين المغتربين وتحويلاتهم، لكن اتجاهات التدفقات الوافدة من تحويلات العمال منذ عام 2020 تأثَّرت بالفعل بأزمة جائحة كورونا. وقد تفاقم النقص في النقد الأجنبي في 2021 بسبب بطء التعافي في إنتاج النفط وقدرات تصديره وتناقص تمويل العمليات الإنسانية. ومن المتوقع أن يساعد المُخصَّص العام لليمن من حقوق السحب الخاصة في صندوق النقد الدولي وقدرها 665 مليون دولار الذي تمت الموافقة عليه في أغسطس/آب 2021 على تخفيف الضغوط على ميزان المدفوعات وأسواق النقد الأجنبي. ومازالت السياسة المالية للحكومة المعترف بها دولياً تعتمد على طباعة النقود في تغطية معظم النفقات الحكومية التي تتركز على دفع الرواتب (إلى المستفيدين في الأراضي التي تسيطر عليها الحكومة)، والسلع والخدمات، والتحويلات الاجتماعية (التي يتعلق معظمها بالإنفاق المرتبط بجائحة كورونا). ويُعد الأداء على صعيد الإيرادات العامة ضعيفاً بسبب بطء تعافي إنتاج النفط وتصديره، وضعف الإيرادات من غير الهيدروكربونات، ومازال يجري تمويل عجز المالية العامة بطباعة النقود. ولم يتضح بعد كيف يمكن لتعافي القدرة على تصدير النفط التي سبق التنبؤ بها أن تؤدي إلى تحسن الأوضاع المالية للحكومة في 2021، حيث إن أي تقدم

الشكل 1 الجمهورية اليمنية / التباين بين أسعار الصرف المزدوجة (في نهاية الشهر، متوسط يومي)

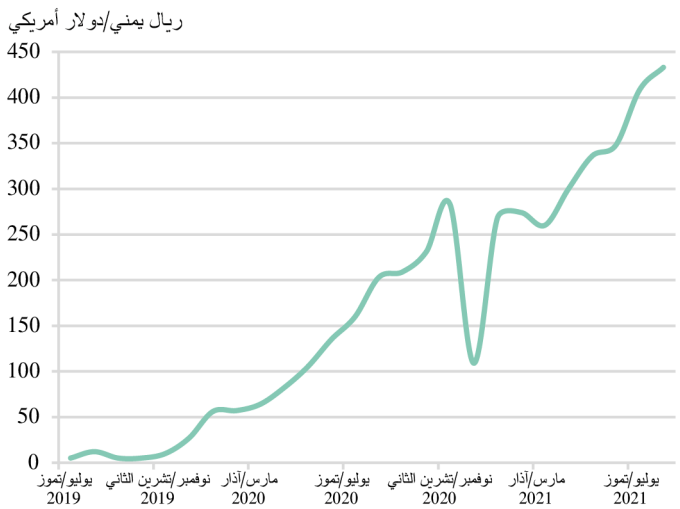

المصدر: تقديرات خبراء البنك الدولي.

الشكل 2 الجمهورية اليمنية / نسبة المستجيبين الذين يحصلون على الغذاء والرعاية الصحية وفرص العمل أثناء الجائحة

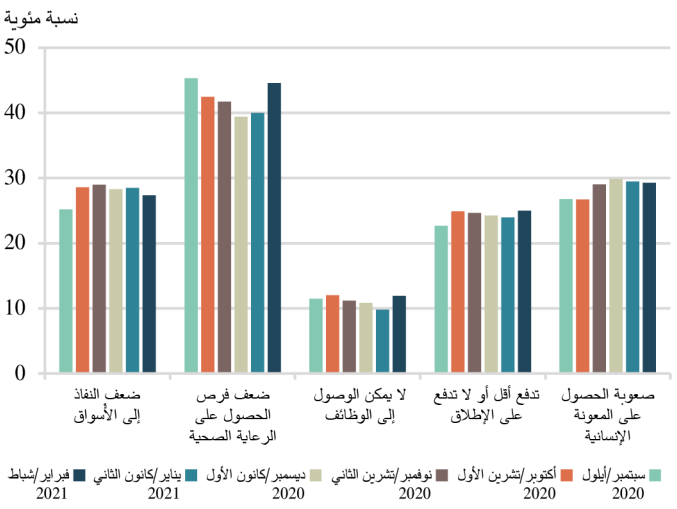

المصدر: مسح نظام برنامج الأغذية العالمي لتحليل مواطن الضعف ورسم معالمه عبر الهاتف النقال.

في انتاج النفط مازال مرتبطاً ارتباطاً قوياً بالاستقرار السياسي وإحلال الأمن (فضلاً عن الأسعار العالمية).

وتسارعت وتيرة التضخم في 2021، حيث زاد متوسط تكلفة سلة الإعاشة الدنيا في يونيو/حزيران 2021 (على أساس سنوي) بنسبة 52% و19% في المحافظات الجنوبية والشمالية على الترتيب.[1] وبالإضافة إلى انخفاض قيمة الريال اليمني، يسهم نقص الوقود والازدواج الضريبي في زيادة الأسعار المحلية واختلالات في تقديم الخدمات الأساسية. وقد انخفضت المتوسط الشهري للواردات من منتجات الوقود التي يجري تفريغها من خلال ميناء الحديدة في فترة يناير/كانون الثاني–أغسطس/آب 2021 بنسبة تُقدَّر بنحو 72% بالمقارنة بالفترة نفسها من العام الماضي. واتسعت فجوة سعر الصرف المزدوج بين صنعاء وعدن بدرجة كبيرة في 2021، إذ وصلت إلى نحو 433 ريالاً (ما يقرب من 72%) في نهاية أغسطس/آب 2021. وازداد تجزؤ الأسواق المالية المحلية بسبب التفاوت بين أسعار الصرف، وزيادة الطلب على العملات الأجنبية، وتشديد الرقابة على الصرف الأجنبي وشبكات الدفع، الأمر الذي يعوق خدمات التحويلات المحلية. ولذلك، زادت تكلفة التحويلات المالية والرسوم المرتبطة بها من خلال البنوك التجارية ومكاتب الصرافة من الجنوب إلى الشمال (مثلاً من أوراق النقد الجديدة إلى الأوراق القديمة) زيادةً حادة في الأشهر الأخيرة، إذ وصلت إلى أكثر من 70% في أوائل سبتمبر/أيلول 2021.

ومنذ عام 2020، تقلصت بشدة الاستجابة الإنسانية لمساندة الأسر خلال سنوات الصراع. ومن ثم، يزداد احتمال حدوث مجاعة إذا لم يحدث تحسن في الأحوال الاجتماعية والاقتصادية وتوسيع نطاق المساعدات الإنسانية. وقد تفاقمت الأوضاع الصعبة بالفعل التي يواجهها شعب اليمن من جراء جائحة كورونا وارتفاع أسعار المواد الغذائية والوقود خلال النصف الأول من عام 2021. وتُؤكِّد تقديرات جديدة من مسوح بالهاتف الجوال أجراها برنامج الأغذية العالمي تدهور وضع الأمن الغذائي، حيث أفادت 40% من الأسر على الأقل بأنها تعاني من عدم كفاية الاستهلاك الغذائي في 12 من المحافظات الاثنتين والعشرين. علاوةً على ذلك، تؤدي زيادة أسعار الغذاء والوقود المتكررة إلى تآكل الدخول الحقيقية، وتقليص إمكانية الحصول على الاحتياجات الأساسية والخدمات الأخرى (مثل التعليم والرعاية الصحية).

الآفاق المستقبلية

تتوقف آفاق المستقبل الاقتصادي في عام 2021 وما بعده بدرجة كبيرة على تحقيق تحسُّنات سريعة في الأوضاع السياسية والأمنية، وفي نهاية المطاف على ما إذا كانت نهاية الصراع الدائر ستتيح إعادة بناء الاقتصاد والنسيج الاجتماعي في اليمن. وبدون الحصول على تمويل خارجي إضافي، ومع استمرار الجائحة، من المتوقع أن يشهد الاقتصاد مزيداً من الانكماش بنسبة 2% في 2021. ويُمكِن أن يسهم تحسن الرقابة على النظام النقدي سياساته في تخفيض التَقلُّب في سعر صرف الريال اليمني، وأن يحد بشكل مؤقت من أنشطة المضاربة، مع احتمال حدوث زيادات طفيفة في القيمة النسبية للدولار الأمريكي في الجنوب. ويتطلب تحقيق استقرار أكثر ديمومة لنظام الصرف إيجاد حلول لمعالجة الأسباب الجذرية للتقلب.

وفي غياب مصادر مستقرة للحصول على العملة الصعبة، قد يؤدي اتباع سياسة نقدية توسعية إلى تسارع وتيرة انخفاض قيمة الريال اليمني. ومع ذلك، قد تؤدي زياد القدرة على إنتاج النفط وتصديره إلى تخفيف الضغوط على المالية العامة في المناطق التي تسيطر عليها الحكومة المعترف بها دولياً، والحد من اللجوء إلى التمويل من البنك المركزي، ولكنها تتطلب أيضاً تخفيف التصعيد العسكري واستقراراً أمنياً نسبياً حول مناطق الإنتاج. ومن المتوقع أن تتسارع وتيرة التضخم في 2021 ليصل معدله إلى ما يُقدَّر بنحو 45% بالمقارنة مع 35% في 2020. ومع ثبات العوامل الأخرى، قد يؤدي تحقيق تقدم في تنفيذ الاتفاقات السابقة بشأن الحصول على الإمدادات وواردات الوقود من خلال ميناء الحديدة وكذلك زيادة التمويل للعمليات الإنسانية إلى تحسن الأسعار وتوافر المواد الغذائية. ومن المتوقع أن يسهم ذلك أيضاً في تعزيز مستويات تقديم الخدمات العامة والبيئة التشغيلية للعمليات الإنسانية.

1/ التقرير ربع السنوي لمنظمة الأغذية والزراعة – برنامج صحة الغذاء، ووزارة التخطيط والتعاون الدولي – الأمانة الفنية للأمن الغذائي، أبريل/نيسان – يونيو/حزيران 2021.

الجدول 2 الجمهورية اليمنية / مؤشرات آفاق الاقتصاد الكلي والفقر

(التغير السنوي بالنسبة المئوية ما لم يُذكر غير ذلك)

	2018ت	2019ت	2020ق	2021ق
نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي، بأسعار السوق الثابتة	0.8	1.4	8.5–	2.0–
التضخم (مؤشر أسعار المستهلكين، نهاية الفترة)	14.3	10.0	35.0	45.0
رصيد الحساب الجاري (% من إجمالي الناتج المحلي)	0.8–	3.9–	5.9–	8.8–
رصيد المالية العامة، الأساس النقدي (% من إجمالي الناتج المحلي)	7.8–	5.6–	5.2–	5.2–

المصدر: صندوق النقد الدولي، البنك الدولي، قطاع الممارسات العالمية للاقتصاد الكلي والتجارة والاستثمار.
ملاحظة: ت = تقديرات، ق = توقعات.